

من يصلح هذا الصدع يا أمير؟



ولو أنه لم يتورط بشيء، فقد كان من الأولي أن يترك للأخوة أن تحميه. وسواء أخطأ في قول أو فعل، فإنه بفعلته الأخيرة أثبت ما أراد أن ينفذه.

ولئن كانت هناك عثرات ومشاكل تستوجب الإصلاح في الأردن فتجد من يصلحها، ولكن من سيصلح هذا الصدع يا أمير؟

فهؤلاء لا يملكون إلا أحد خيارين لا ثالث لهما على الإطلاق. فإما أن تقفل على فوك جدران البيت، أو أن تصمت. والصمت أفضل، لنلا تكون للجران نقوب.

واضح تماما أن الأمير حمزة لم يفعل ذلك. واضح أكثر، أنه بكلمته التي أذاعها قبل أن يُفرض عليه الصمت، أراد أن يجرح سلطة أخيه، وأن يكشف عن صدع في منزل لا يقبل الصدوع، وهو فعل ذلك بينما تواجه بلاده التي يحب سلسلة مترابطة من الأزمات، معظمها من الخارج، وكلها مفروضة عليها.

وما من شيء في هذا السلوك صحيح. أن تأتي إلى النقد من مرارة افتقاد السلطة، لا يبرهن على صواب سياسي. كما لا يبرهن على رغبة حقيقية في الإصلاح. ذلك لأن "صنعة" الإصلاح من داخل بيت السلطة، ليست صنعة الإصلاح من خارجه. ولكل منهما معايير مختلفة.

أهل البيت يصلحون بصمت. ذلك هو شرط الصواب الأخلاقي الأول. وآخر ما يمكن أن يفعلوه هو أن ينشروا انتقاداتهم بالجرأة، أو يضعوها على أفواه الناس، لتكون تصدعا أو برهانا، لا لزوم له، على تصدع.

الأمير حمزة لن يُصار بالكثير. من سيُصار هو الأردن بجأحه إلى التماسك.

الأمير حمزة، في وضع حساس للغاية من هذه الناحية. وكان يجب أن يراعي هذه الحساسية ويعي مخاطرها. فهو ولي عهد سابق. وأي كلمة يقولها، صغيرة كانت أم كبيرة، فإنها تؤخذ عليه من تأويل يُجردها من مدلولها الخاص، ليضفي عليها مدلولاً آخر.

غيرها من الأوقات. ولكنه لم يفعل. فلا ساعد نفسه، ولا حصن الدار. لا توجد سلطة من دون عيوب. وما من دولة من دون مشاكل. وليست هناك مؤسسات إلا ويظهر فيها ما يستوجب الإصلاح، وإلا ما حدث تطور، ولا شيء كان يستوجب التجديد. والأردن في وضع اقتصادي صعب منذ عدة عقود، وظل يواجه أزمات موروثية عن أزمات خارجية زادت الضغوط عليه، حتى وجد هذا البلد نفسه محاطا بعراق تسود فيه الفوضى، وسوريا تغرق في حرب أهلية دامية، وإرهاب يمتد إليه، وعلاقات متوترة مع إسرائيل، وفشل متواصل في المفاوضات بينها وبين السلطة الفلسطينية، وكورونا يُفسد ما لم يفسد من إمكانيات.

في ظل ظروف طاحنة كهذه، كان على الأردن أن يجد سبيلا للنجاة ولو بالقليل مما يتوفر له. وفي العادة فإن ضغط هذه الظروف كان من الطبيعي أن يُسفر عن بعض مظاهر الخلل في عمل المؤسسات وفي الاستقرار الاجتماعي نفسه. عندما تكون جزءا من أهل بيت الحكم، فماذا يجب أن تفعل، في ظل هذه الظروف؟ الجواب البديهي هو أن تكون سندا، لا صدعا. وأن تكون ناقدا على قدر ما تشاء داخل البيت، وداعما لا يرقى إليه الشك في خارجه، لكي لا يبدو وكأنك تحفر لأخيك أو تلعن في ظهره.

التقد، من هذا الباب، ليس نقدا يقصد الإصلاح، وإنما نقدا يقصد التجريح. ومن فوق ذلك، فإنه نقد بيكي على أطلال سلطة مضت، أو يقصد السعي إليها من جديد. أي أحد يمكنه أن يوجه انتقادات لما يراه نقصا أو خلا أو تقصيرا، إلا الذين يؤخذ قولهم في غير المآخذ المقصود.

أثبت الأمير حمزة بن الحسين ما أراد أن ينفذه. تلك هي الحقيقة البسيطة التي يستطيع كل من أصغى إلى كلمته الأخيرة أن يستنتجها بنفسه. ولو أنه ما قام بتسجيل تلك الكلمة ويثا من خلال محاميه، لكان في موقف أفضل، بدلا من الإدانة التي وجهها لنفسه، من دون مبرر.

وجه الأمير حمزة انتقادات للسلطة في الأردن، كان من الأولى به أن يحرص بها أخاه الملك عبدالله الثاني، على مقربة شديدة من أذنه، لا أن تُصحب علكة في أفواه الناس، ولا إشارة إلى صدع داخل أهل البيت. وبرغم نغمة أنه ليس طرفا في مؤامرة، فقد خلت كلمته تماما من أي تأكيد للولاء لأخيه الملك، بل إن الانتقادات كانت توحى بانها تقصده وهو ما يمثل خرقا للعرف وللقيم التي زعم الأمير حمزة أنه حريص عليها.

تأكيد الولاء لم يكن يُبعد الشبهات فحسب، ولا هو كان سيبدو تعبيراً عن ضعف، بل إن الحاجة إليه في ساعة أزمة، أشد ما تكون عن



علي الصراف
كاتب عراقي

أثبت الأمير حمزة بن الحسين ما أراد أن ينفذه. تلك هي الحقيقة البسيطة التي يستطيع كل من أصغى إلى كلمته الأخيرة أن يستنتجها بنفسه. ولو أنه ما قام بتسجيل تلك الكلمة ويثا من خلال محاميه، لكان في موقف أفضل، بدلا من الإدانة التي وجهها لنفسه، من دون مبرر.

وجه الأمير حمزة انتقادات للسلطة في الأردن، كان من الأولى به أن يحرص بها أخاه الملك عبدالله الثاني، على مقربة شديدة من أذنه، لا أن تُصحب علكة في أفواه الناس، ولا إشارة إلى صدع داخل أهل البيت. وبرغم نغمة أنه ليس طرفا في مؤامرة، فقد خلت كلمته تماما من أي تأكيد للولاء لأخيه الملك، بل إن الانتقادات كانت توحى بانها تقصده وهو ما يمثل خرقا للعرف وللقيم التي زعم الأمير حمزة أنه حريص عليها.

تأكيد الولاء لم يكن يُبعد الشبهات فحسب، ولا هو كان سيبدو تعبيراً عن ضعف، بل إن الحاجة إليه في ساعة أزمة، أشد ما تكون عن

الأردن من جديد في دوامة التنفيعات والانتخابات

الحكومة على التحكم بهيكلية البرلمان وتوجهات أعضائه من خلال قانون الانتخاب الحالي وكذلك لماذا المشاركة الضعيفة في الانتخابات سواء برلمانية أو بلدية؟

لا شك أن ثمة الكثير مما يمكن أن تقدمه البلديات للمجتمعات المحلية لكن الاهتمام بالشكليات في الأردن والمركزية عند قمة السلطة وضعف الأداء الحكومي، كلها تجعل أي نتائج انتخابية أشبه بلزوم ما لا يلزم.

ويغري البرلمان من مهامه الحقيقية ومن القوة التي يمنحه إياها الدستور الذي نص خصوصا في مادته الأولى على أن نظام الحكم "ثيابي ملكي وراثي". وظل هذا التنازل الذي يخدم النواب وقواعدهم الشعبية بهدف إعادة انتخابهم في كل مرة، إحدى العلل التي أدخلت البرلمان في حالة سبات عن أداء الدور التشريعي والرقابي.

أبضا الحكومة تتدخل في عمل السلطات البلدية المنتخبة لاسيما خلال المبالغ المخصصة لكل مجلس بلدي في موازنة وزارة الإدارة المحلية التي تقوم حاليا بإدارة كل بلديات المملكة إلى حين انتخاب المجالس الجديدة.

المنتخبة وهيمنة الحكومة أو تدخلها الواسع. وفي حين لا يتجادل اثنان في الأردن على تصور البرلمان عموما عن أداء دورها التشريعي والرقابي وتبعيةها لتوجهات الحكومة وإرادة الحكم، لا تزال البلديات المنتخبة تعمل تحت جناح الحكومة أيضا، وبالقانون. البلديات التي تُرجى منها ترشيد الحكم وتعزيز التنمية في المجتمعات المحلية، تتشغل منذ سنوات طويلة بديونها ورواتب موظفيها التي تتهم حوالي ثلاثة أرباع موازاناتها، تنفيذاً للوعود الانتخابية. وتبقى تدور في دوامة لا بأس بتسميتها "دوامة التنفيعات والانتخابات".



شاكِر رفايعة
كاتب أردني

في أعقاب الانتخابات البرلمانية وما رافقها من جدل وانتقادات، سيعود الأردنيون أو قليل منهم بعد بضعة أشهر إلى صناديق الاقتراع لانتخاب المجالس البلدية، في ظل بيئة تشريعية واجتماعية لا تشجع على إنجاز الكثير في مجال الحكم المحلي وتعزيز الامركزية الإدارية. ومثلما أصرت الحكومة على إجراء الانتخابات النيابية في الخريف الماضي رغم مخاطر انتشار الوباء وتوقعات الإقبال الضعيف، أعلنت أخيرا عن حل المجالس البلدية القائمة تمهيدا للاقتراع على بلديات جديدة. ولم يُعرف لماذا استعجلت الحكومة في قرار الحل رغم أن تعديل القانون الناظم لعمل البلديات لا يزال في طور البحث والنقاش، بعد أن سحبهته الحكومة من مجلس النواب "لمزيد من الدراسة". كما لم تقرر الحكومة موعدا محددًا للانتخابات البلدية. وهذا يعني أن الحكومة ستدير البلديات لفترة قد تصل إلى ستة أشهر بدلا من المجالس المنتخبة.

المريض العربي يستيقظ بعين واحدة

ولكن ليس من الصعب إخبار المريض بأنه فقد الكثير من أعضائه الأصلية وهو موجود الآن على قيد ما تُسمى بالحياة لأن أجهزة بدلية قد تم ربطه بها وهي التي تهيه الشعور بأنه لا يزال حيا؟ ليس بشار الأسد غيبا لكي لا يدرك أن صفة المريض العربي يمكن أن تقفز من دولته التي هي أكبر من أن تضمها غرفة إنعاش خيالية إلى شخصه الكريم مباشرة. لقد قرأ لاسد أن ينهي مرحلته الرئاسية التي كان مخططا لها أن لا تنتهي إلا بالموت في حالة من الهديان. فهو ليس على ثقة من أن أصدقائه القريبين منه من روس وعجم لن يقطعوا عنه الأكسجين فجأة فيموت. من الصعب أن لا يرى المرء مصيره إلا من خلال المنظور السياسي الضيق الذي يستمد قوته من مقولة "لا مبادئ ثابتة في السياسة".



فاروق يوسف
كاتب عراقي

على طريقة المريض العثماني الذي ترك زمتا طويلا في المسافة التي تفصل بين الموت والحياة، لا هو هنا ولا هو هناك، لا تملك دول عربية القدرة على الإمساك بحيط ولو كان رفيعا يقودها إلى صورتها في المستقبل القريب.

لعقود وهي تقف في مواجهة العنف الذي صار الكثيرون يتوهمون أنه مجرد عارض مرضي، لا وجود له على أرض الواقع إلى أن فتحت أبواب جهنم للخارجين والداخلين وما كان مجرد تكهنات وتخمينات وأقاويل صار فعل حياة يومية تجر خطواتها بين كهوف دعاة الخلافة وأتباع الولي الفقيه ولا فرق في أن تكون هنا أو هناك فانت منذور للهدف نفسه.

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
أسسها 1977
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة العقبوي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

الجاء الانتخابي يجمع أيضا بين أهداف المرشحين سواء للبرلمان أو المجالس البلدية في المجتمع الأردني الذي لا يزال يعلى من شأن الانتماء إلى القبيلة أو المنطقة على حساب التوجه نحو منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية.

المفارقة الأخرى أن قسما كبيرا من مطالب النواب للحكومات يدور حول مسائل خدمية في الدوائر الانتخابية، وهو العمل الذي من المفترض أن تقوم به البلديات ومجالس الحكم المحلي.

أين الامركزية الإدارية من كل ذلك؟ وأين أهمية السلطات المنتخبة والمشاركة المجتمعية في صنع القرار المحلي والتنمية؟ البلديات لا تتمتع بالاستقلال المالي وللحكومة التدخل في عملها بمقتضى القانون. مطلب منها تجاوز القانون وتعيين أقاربه أو محاسبيه أو ناخبه على سبيل المكافأة على فوزه بالانتخابات، وذلك خارج معايير وشروط التوظيف وبخطابات مكتوبة شاهد الأردنيون جزءا منها في الأونة الأخيرة. وفي الغالب الحكومة "تتفهم" ولا تمنع، لا يخفى على أحد أن هذا التفهم "يقوّي عين الحكومة" على النواب،

البلديات التي يُرجى منها ترشيد الحكم وتنشغل منذ سنوات بديونها ورواتب موظفيها التي تتهم حوالي ثلاثة أرباع موازاناتها تنفيذاً للوعود الانتخابية. وتبقى تدور في دوامة لا بأس بتسميتها "دوامة التنفيعات والانتخابات".

نفس الدوامة تقريبا تلف البرلمان. فالنائب الذي يفترض به أو ربما يفرض عليه الدستور الرقابة على الحكومة، يطلب منها تجاوز القانون وتعيين أقاربه أو محاسبيه أو ناخبه على سبيل المكافأة على فوزه بالانتخابات، وذلك خارج معايير وشروط التوظيف وبخطابات مكتوبة شاهد الأردنيون جزءا منها في الأونة الأخيرة. وفي الغالب الحكومة "تتفهم" ولا تمنع، لا يخفى على أحد أن هذا التفهم "يقوّي عين الحكومة" على النواب،



هذا الاستعجال الحكومي ربما يوحي بأن ثمة تعطشا بين الأردنيين لممارسة الاقتراع، أو أن مشهد الانتخابات البرلمانية الأخيرة أثار الحماسة لديهم في انتخابات أخرى. لم تكن نسبة المشاركة في آخر انتخابات بلدية قبل أربع سنوات، حين لم يكن ثمة وباء، أفضل حالا بكثير منها في الاقتراع النيابي الأخير، وكلتاهما لم تصل إلى ثلث الناخبين.

الحقيقة إن أوجه التشابه بين المشهدين النيابي والبلدي تتعدى مسألة ضعف الإقبال في الانتخابات، على أهميتها، إلى مكان ضعف أخرى أهم ترتبط خصوصا بالانتعاد عن الغاية الأساسية لإنشاء هذه الهيئات

ولأن إيران من غير حرب لن تكون حقيقية انطلاقا من خط الإمام الخميني فإن السلام الذي سيُعالج من خلاله المريض العربي سيكون سببا لانهارها.

علينا أن نصدق اليوم أن ورقة المريض العربي التي تستعملها إيران في مفاوضاتها مع الغرب ستستعمل ضدها. سيكون المريض العربي حاضرا في المفاوضات.

مشكلة إيران أنها لا تملك السبيل لقطع الأكسجين عن ذلك المريض الذي اعتقدت أنه رهينتها. تلك هي الورقة الخاسرة الأخيرة. لا تملك إيران أية أوراق أخرى للضغط سوى ما فعلته داخل أراضيها من تجارب نووية. وهو أمر ليس ثقيلا ويمكن معالجته. ولكن المريض العربي سيظل ينظر بعين واحدة إلى وقت لا يدعو إلى التفاؤل.

لم تعد دول مثل العراق وسوريا ولبنان واليمن ناهيك عن تونس وليبيا تقيم في غرف إنعاش مؤقتة فتلك الغرف حالت ظروف عالمية كثيرة دون إقامتها. بل إن مخططا ما سيعيدنا إلى الأوهام القديمة هو الذي يقف وراء إرادة التعامل مع الوضع العربي من منظور أعمى وبأذني أصم، أما الكلام الذي قيل والذي يقال والذي يمكن أن يقال في المستقبل فإنه لا يمت بصلة إلى الحقيقة، حقيقة ما يُراد من المريض لكي يتم إنعاشه.

لم تعد دول مثل العراق وسوريا وليبيا واليمن ناهيك عن تونس مؤقتة فتلك الغرف حالت ظروف عالمية كثيرة دون إقامتها

على غرار ليبيا وهي مثالية من جهة خسارتها إذا ما قورنت بالعراق وسوريا مثلا يمكن أن يُجرى الحل بإيعاز من دول تقع خارج الإطار الإقليمي. يوم اعتقد الليبيون أنهم وصلوا إلى الأفاق المسودة ولم يعد أمامهم سوى الانتحار بمساعدة الحليف التركي كان المجتمع الدولي يضحك بسبب ضعف حيلتهم وقلة درايتهم وعدم تقديرهم لقيمة بلادهم اللبنايون بالرغم من صفات الشخصية اللبنانية المبنية على أساس مختلف وصلوا إلى النتيجة القائمة نفسها؛ لا حل، ليس أمامنا سوى الانتحار، أو ما نحن فيه ليس سوى موت بطيء، موت يقرره سوانا الذي لم يعد على عجلة من أمره، حتى البطريرك الراعي صار يقول الكلام من نهاية السطر. لقد أجبروه على أن يفقد الأمل بالواقع ولا يثق بأحد.